(٩)

حلف الأطلسي - الناتو -
والمفهوم الإستراتيجي الجديد

obeikan.com

تأسس حلف شمال الأطلسي، الناتو، عام ١٩٤٩ لحماية الدول الأعضاء من خلال القوة العسكرية في مواجهة القطب السوفييتي، حيث أوهمت الولايات المتحدة، المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، دول أوروبا بضرورة إقامته بعد تواجد القوات السوفييتية في دول شرق أوروبا، ولاحقاً في مواجهة حلف وارسو التابع للمنظومة الشيوعية بزعامة موسكو. كما أثارت المخاوف لدى دول غرب أوروبا بقرب هجوم سوفييتي عليها، ما دفع هذه الدول إلى التعاون مع الولايات المتحدة لتأسيس الحلف.

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتحوّل العلاقات مع وريثته روسيا من المواجهة والحرب الباردة إلى التعاون، بل والسعي إلى تحقيق اتفاق بين روسيا والحلف لإنشاء نظام دفاع مشترك مضاد للصواريخ، ما هو دور الحلف بعد أن تلاشى تقريباً الهدف الذي أقيم من أجله؟

إذا انتقلنا وجلنا نظرنا في حرب أفغانستان التي يشارك فيها حلف الأطلسي - الناتو، مع واشنطن، نجد أنها حرب فاشلة بالمطلق، لم ينتِج بعد أكثر من ١٠ سنوات إلّا تفريخ المزيد من الجماعات المسلحة المقاومة، والمزيد من النجاحات التي تحققها المقاومه الأفغانية، التي أسقطت حلم الإمبراطورية، باعتراف الكثير من المراقبين، تماماً كما اسقطت حلم الشيوعية بالوصول إلى المياه الدافئة، ودفعت القطب السوفييتي إلى الانسحاب من الأراضي الأفغانية، في حين كانت معظم جماعات المقاومة هذه مدعومة من الأمريكي الغربي وأعوانه. إن الولايات المتحدة تُجيّر هذا الملف لمصالحها، كما فعلت في العراق وغيره؛ كما تستغل دول الحلف من خلال نشر قواعدها ومستشفياتها العسكرية ومخازن عتادها وأسلحتها النووية على أراضيها، إضافة إلى توفير تلك الدول العدة والعتاد وعديد القوات التي تحتاجها واشنطن لدعم عملياتها العسكرية هنا أو هناك، من دون مقابل واضح يعود على أوروبا من هذا الحلف الذي ورطها في حروب، وما نتج عن تلك الحروب من سقوط حكومات، وتوترات سياسية وأزمات اقتصادية.

ولطالما عبّر الاتحاد الأوروبي عن طموحه بأن يتكلم بصوت واحد، داخل الحلف أو خارجه، أو في المحافل الدولية. ومن المفترض أن هذا الطموح قد تحقق بالفعل مع نهاية العام ٢٠١٠. لكن إذا استثنينا تعيين «كاترين أشتون» رئيسة للدبلوماسية الأوروبية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩، فإن الدول الأوروبية لم تبرهن عن قدرة عالية على التضحية بالمصالح الآنية على مذبح المصلحة الأوروبية العليا. كما وإن

معاهدة برشلونة نفسها التي دخلت حيز التنفيذ مع مطلع ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩، بعد مفاوضات مضنية، لا تقدم تصوراً واضحاً للسياسة الخارجية التي ينبغي أن تكون واحدة في الاتحاد الأوروبي. فالاتحاد لا يزال يمارس تأثيراً محدوداً في الساحة العالمية، وهو الذي يسير في ركاب السياسة الأمريكية التي تعمل وتنطلق من جاذبية الهيمنة. وفي العام ٢٠١٠، كان الاتحاد الأوروبي الغائب الأكبر عن الملفات الدولية الأساسية، ما تبدّى في الشرق الأوسط، حيث دارت مفاوضات غير مباشرة، ثم مباشرة فلسطينية إسرائيلية فشلت بسبب عجز الولايات المتحدة عن إقناع حليفها الكيان الصهيوني بتجميد مؤقت للاستيطان. وكان يمكن للاتحاد الأوروبي، الحليف الشريك والتابع للولايات المتحدة بكل سياساتها العدوانية أن يؤدي دوراً إيجابياً لو كان له ثقل أكبر في ميزان الحلف الأطلسي، أو كان له تأثير في رافعته، أو في الميزان الدولي. كذلك فإن الاتحاد الأوروبي لم ينجح في مساعدة واشنطن في صراعها مع طهران وملفها النووي، ودوله تنسحب تدريجياً من أفغانستان بعدما انسحبت من العراق.

يُلاحظ في الماضي القريب، أن الاتحاد الأوروبي أدى دوراً مهماً في المفاوضات العالمية حول التغير المناخي، لكن فشل قمة كوبنهاغن في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٩ قضى على ما كان عالقاً من أوهام في رؤوس بعض الأوروبيين. فمهما كانت دول مثل فرنسا أو ألمانيا أو بريطانيا، فإنها لا تستطيع أن تمارس ثقلاً حاسماً في السياسة الدولية من دون الاتحاد ككل. والحقيقة التي يعرفها أصحاب الشأن، والمتابع، أنه بعد الحرب العالمية الثانية؛ وبعد فشل بريطانيا وفرنسا في إسقاط نظام جمال عبدالناصر في حرب السويس ١٩٥٦، فقدت هاتان القوتان الأوروبيتان مكانتيهما السابقتين كمركز للعالم. بيد أن حلف الأطلسي ـ الناتو ـ ما زال يتخبط ويولي وجهه شطر البيت الأبيض، ويذهب حلف الأمريكيين أينما اتجهت عدوانيته للبحث عن دور، إلى جانب أهداف أخرى، تبدو خفية وشاخصة في آن، على رأسها حماية أمن الكيان الصهيوني. وبات بين الناتو القديم والناتو الجديد فضاءات واسعة ومسائل لا تحتاج إلى بيان أو دليل أو إيضاح، إنما يشار اليها بالبنان، وهي أن حلف الأطلسي ـ الناتو ـ قديمه وجديده، لا ينظر إلا بعين صهيونية، ليتحول كل العرب وجميع المسلمين إلى هدف عنوانه «الحرب على الإرهاب».

بعبارة أخرى، تحوّل الحلف عن مهمة مواجهة الخطر السوفييتي الذي انتهى وانتهت معه حقبة الحرب الباردة، وزال الخطر السوفييتي على أوروبا الغربية، إلى دور الشرطي العالمي الذي يخوض المعارك والحروب ويسفك الدماء وينهب الثروات

ويشعل الفتن الإثنية والطائفية ويُسعّر الصراعات في شتى أرجاء المعمورة تحت ذرائع الدفاع عن المصالح الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً؛ تارة باسم الدفاع عن الحرية في البلقان، ومحاربة «الإرهاب» في أفغانستان وباكستان، وتارة باسم «التدخل الإنساني» في الصومال وملاحقة أكذوبة أسلحة الدمار الشامل في العراق؛ ولا يتورع عن خوض المعارك والحروب في شتى أنحاء العالم دفاعاً عن المصالح الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً. واتسعت ساحة المواجهة من حدود ما كان يُعرف بأوروبا الشرقية إلى العالم بأسره.

من نافل القول إن حلف الأطلسي ـ الناتو ـ أقيم على أساس وجود رغبة قوية لربط أوروبا الغربية بأمريكا الشمالية في مواجهة الخطر أو التهديد السوفييتي. ورغم أن الحلف قد أدى العديد من الوظائف، فقد بقيت هناك حقيقة ثابتة هي تركيز الحلف على هذا الخطر من جانب الاتحاد السوفييتي. وصحيح أيضاً أن حلف الناتو استطاع التخفيف من القلق الأوروبي، إزاء التهديد الألماني (المانيا الشرقية) المحتمل، وأسهم في تعميق الإحساس بوحدة أوروبا الغربية وأمنها، ووفر آلية للولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة في إنعاش أوروبا الغربية اقتصادياً وعسكرياً؛ وصحيح أيضاً أنه شهد العديد من التطورات في غضون الستين سنة التي تلت إنشاءه، سواء من حيث العضوية أو المسؤوليات أو الهياكل التنظيمية؛ لكنه رغم ذلك بقي في نظر الجميع بمثابة الأداة الوحيدة لمواجهة الخطر السوفييتي، باعتبار هذا الخطر أو التهديد هو السبب الرئيسي في قيام هذا الحلف، وهو المبرر الوحيد لاستمرار وجوده.

وعليه، فقد كان انهيار الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو، وما ارتبط به من تغير المناخ السياسي، مدعاة للحديث عن جدوى الناتو فيما بعد الحرب الباردة. فرغم أن البعض رأى أن الحلف لم تعد له قيمة بعد أن اختفت الحكمة من قيامة، أصر المدافعون عنه على أهميته حتى بعد انتهاء الحرب الباردة بزوال الخطر السوفييتي، تلك الأهمية التي فاقت، في نظرهم، أهميته في غضونها. فهم يرون أنه هام لمنع تجدد عدم الاستقرار أو الصراع بين دول أوروبا الغربية. ولا شك أنه منظور أمريكي بحت، وهو ما نراه من تابعية أوروبية للولايات المتحدة، ذلك الصراع الذي كانت من نتائجه حربان عالميتان، ما يعنى استمرار الدور القيادي الأمريكي، على اعتبار، ومن المنظور الأمريكي كذلك، أن حلف الناتو ليس إلاّ الأداة المؤسسية الوحيدة لضمان النفوذ الأمريكي في الشؤون الأوروبية. فقضية بقاء الدور القيادي الأمريكي في الحلف وما يرتبط به من اعتقاد بعدم إمكانية إحلاله أو تبديله ترجع في جزء كبير منها إلى

حقيقة أن قوة كبرى هي فقط التي تستطيع تحييد خطر أو تهديد قوة كبرى أيضاً. لكن التحديات التي تواجه، أو ربما أنها تواجه، أوروبا ما بعد الحرب الباردة تأتي من دول صغيرة، أو من صراعات محلية قد تنشأ بين الجماعات المتناحرة، أو المتباينة، في الدول التي تعرف أشكالاً من التعددية المجتمعية. وهذا التهديد ليس هو التهديد الذي يفترض وجود خطر السيطرة على القارة، هذا الخطر الذي لا يمكن توقعه إلّا مع وجود قوة كبرى تفرض التهديد. ثم إنه مع تغير البنية الجغرافية السياسية، أليس من المنطقي أن يتساءل البعض عن قدرة أوروبا الغربية ـ دول الاتحاد الأوروبي، على إدارة شؤونها الأمنية بعيداً عن إشراف ـ هيمنة ـ الولايات المتحدة الأمريكية أو بعيداً عن وصايتها، كما يحلو للبعض أن يقول؟

وإن يكن هذا الرأي يذهب في اتجاه إقامة «ناتو» بدون الولايات المتحدة، فإن ثمة رأياً آخر يحذر من الغياب الأمريكي الذي سوف يؤدي بشكل تلقائي إلى تأميم دول أوروبا الغربية لدفاعاتها وتجدد التنافس والصراع بين هذه الدول. لكن يقلل من حجة هذا الرأي أن أنماط التعاون السياسي والاقتصادي بين هذه الدول قد استقرت إلى حد كبير. فقد استغرق تطورها أكثر من نصف قرن مما يدعو إلى الثقة في كفاءة الوشائج المؤسسية وقدرة المصالح المتشابكة على تعزيز التماسك الإقليمي، ما شهدناه في خطة الإنقاذ التي أجمعت عليها دول الاتحاد الأوروبي ووضعتها جراء إفلاس وانهيار دول أعضاء مثل اليونان وأيرلندا والبرتغال، وجراء التحديات التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية.

في تلك المرحلة الانتقالية التي مر بها النظام الدولي منذ انهيار جدار برلين، وهي العلامة الأبرز بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، عادت منطقة البلقان لتكرر سيرتها التي عرفها العالم في العصر الحديث، كبرميل بارود قابل دائماً للانفجار. فالمنطقة احتلت بأزماتها المتفجرة وموقعها على خطوط التماس بين حلف الأطلسي، الذي سعى حينها لصياغة هوية جديدة، وروسيا ـ الإمبراطورية التقليدية، التي مازالت تبحث عن دور في مسار تطور النظام الدولي، نظام القطب الواحد برأسه الأمريكية. ففي أعقاب الحرب الأهلية التي تفجرت في دولة يوغسلافيا الاتحادية السابقة في الفترة من ١٩٩١ وحتى ١٩٩٥، ثم الاضطرابات الألبانية عام ١٩٩٧، جاءت أزمة إقليم كوسوفو لتؤكد بشكل جليّ على الارتباط الوثيق بين اضطرابات البلقان والتطورات في هيكل الهيمنة القطبية، ولتثير تساؤلات لعل من أهمها تلك العلاقة بين التحول في طبيعة النظام الدولي وتنامي ظاهرة الصراعات الإثنية.

فهي، من ناحية، مثلت تلك الأزمة في الواقع إحدى حلقات ظاهرة تنامي الصراعات الإثنية التي عانى منها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومن ناحية أخرى، جسّد تدخل حلف الأطلسي في تلك الأزمة إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على مكانتها، بل على تعنّتها في تنصيب نفسها كقوة مهيمنة على قمة النظام الدولي، من خلال إطلاق دور الحلف في إدارة شؤون السياسة الدولية.

ورغم إنتفاء ضرورة وجود الحلف مع انهيار القطب السوفييتي، إلّا أن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة ترى أهمية استمرار بقاء الحلف كذراع عسكرية قادرة على القيام بمهام عسكرية لحماية مصالحها تحت ذريعة الحفاظ على «الأمن والسلام العالميين» خارج نطاق المنظومة الدولية؛ رغم أن هذه المنظومة هي وحدها المعنية والمنوط بها، مهمة مواجهة الخطر الذي انتهى، دور الشرطي العالمي، ما أكده الأمين العام للحلف «أندرس فوغ راسموسن» عشية انعقاد القمة الأطلسية التي عقدت في «لشبونة» في التاسع عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، بدعوته دول الحلف للاستعداد لشن عمليات عسكرية جديدة خارج أراضيها بعد سحب قواتها من أفغانستان. أي أن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي - الناتو - يدعو ويبشر بحروب أخرى قادمة، وبأن دولاً أخرى سيكون مصيرها مثل مصير أفغانستان، رغم أن دول الحلف تعاني من أزمات حقيقية جراء تداعيات حربَي أفغانستان والعراق وأزمة الكساد الكبير التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية. كما أفصحت قمة لشبونة عن تبنّي هذا الحلف لمفهوم استراتيجي جديد، يحدد التحرك العسكري للسنوات العشر المقبلة، عبر الاتفاق على تطوير نظام دفاعي مضاد للصواريخ يغطي الأراضي الأوروبية وأمريكا؛ وتبنت عقيدة عسكرية تنهل من الخطط الأمريكية في شن حروب خارج أراضي دول أعضاء الحلف، كما هو متمثل في مشاركة حلف الأطلسي في حرب أفغانستان، أو كما جاء في إعلان أمينه العام الذي أبدى استعداد الحلف للمساهمة في مراقبة اتفاق سلام في الشرق الأوسط، إذا طلبت منه الأمم المتحدة ذلك. الأمر الذي جعل حلف الأطلسي بعقيدته الاستراتيجية الجديدة، يفتش عن دور جديد، كي يجعل لوجوده مبرراً في العالم، بعدما انتفت الحاجة إليه، على الرغم من أن دول أوروبا الشرقية التي كانت في السابق تدور في الفلك السوفييتي، والتي انضمت إلى الحلف بغرض حمايتها من التهديد الروسي حسبما تدعي، كونه مازال يثير مثل هذه الهواجس، على اعتبار أن روسيا هي وريثة الاتحاد السوفييتي السابق.

ولهذا، فإن المفهوم الاستراتيجي الجديد لم يكن في حقيقته سوى عملية إعادة

تعريف للعلاقات الأمريكية – الأوروبية، إضافة إلى مهام أخرى مثل:

١) الدفاع المشترك.

٢) تأمين الظروف لعالم خال من الأسلحة النووية، مع تمسكه بقدراته النووية.

٣) الدفاع المضاد للصواريخ.

٤) السعي النشيط إلى التعاون مع روسيا، فيما يخص الدفاع عن أعضائه.

٥) إنشاء بنية مدنية لإدارة الأزمات.

٦) إعادة التأكيد على أن «الإرهاب» يشكّل التهديد المباشر.

٧) حماية البنى التحتية للطاقة ومناطق العبور والممرات الحيوية.

٨) تطوير الحلف بما يضمن صون فاعليته للقرن الحادي والعشرين بوصفه السياسي والعسكري.

واستعار بعض الباحثين مصطلح «جاذبية الهيمنة» لوصف سلوك الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة منذ أن تمكن المحافظون الجدد من مفاصل السياسة فيها، وهو تمكن لم يتوار رغم اعتلاء رئيس ديمقراطي سدة البيت الأبيض، نظر إلى فوزه على أنه انعطافة في التاريخ الأمريكي. إذ باتت سطوة القوة في معناها العسكري المباشر، من شن الحروب وشرعنة الاحتلالات وتأجيج تجارة السلاح، وإذكاء النعرات وتسعير الفتن العرقية والطائفية واختراق الحدود من خلال الشركات العابرة للقارات، والتدخل في شؤون الدول وتمزيقها، هي أحد أركان تلك الطغمة من المحافظين الجدد، بنهجهم القائم على الاقتحام والإبادة وسفك الدماء. فخلال ثمان سنوات من ولاية جورج بوش الابن، لجأت الولايات المتحدة إلى استخدام قوتها الباطشة وعمدت إلى غزو واحتلال أفغانستان والعراق، البلدين المسلمين، وبررت ذلك بما أسمته الحرب على «الإرهاب» تارة وأسلحة الدمار الشامل تارة أخرى. وهي التي تقود حلف الأطلسي بوصفه السياسي والعسكري في تبريراتها لمختلف الأضاليل والأكاذيب، كما أطلقت شرارة العداء للإسلام والمسلمين تحت شعار «الحرب الصليبية» التي أشعل جذوتها الرئيس بوش الابن نفسه؛ كذلك عمدت إدارته إلى إحياء مشاريع ذات طابع استعماري مثل الشرق الأوسط الجديد، واستثنت من معجم ديمقراطيتها مصطلح «الفوضى البناءة» لإثارة الحروب والفتن المذهبية بهدف تمزيق الدول العربية وإعادة رسم شرق أوسط جديد، بل وإعادة رسم خارطة المنطقة بما يخدم مصالحها ومصالح الكيان الصهيوني، من دون أن تسقط من الحساب أن احتلال العراق كان من أهم أهدافه الاستحواذ على ثروة العرق النفطية وإسقاطه من معادلة الصراع العربي ـ الصهيوني.